



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، ٢٠-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

أولا - مقدمة

- ١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/491) أنه ستقوم بعثة موفدة من المجلس بزيارة غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويرد بيان اختصاصاتها وتكوينها في مرفق هذا التقرير.
- ٢ - وقد غادرت البعثة نيويورك متجهة إلى غرب أفريقيا في ٢٠ حزيران/يونيه وزارت غانا (٢٢ حزيران/يونيه) وكوت ديفوار (٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه) وليبيريا (٢٤ حزيران/يونيه) وسيراليون (٢٥ حزيران/يونيه) ونيجيريا (٢٦ حزيران/يونيه) وغينيا - بيساو (٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه) وغينيا (٢٨ حزيران/يونيه).

موجز

- ٣ - يتيح الاستثمار الهام الذي يقوم به المجتمع الدولي والأمم المتحدة ممثلا في بعثات حفظ السلام الموفدة إلى غرب أفريقيا والمساعدات الإنمائية المقدمة لها فرصة حقيقية لبلدان المنطقة للخروج من دائرة الصراع والفقر. وبناء السلام والتنمية المستدامين. ومن ثم فقد ركزت البعثة على الصلة بين الأمن والتنمية، وضرورة إقامة حكم سليم واحترام حقوق الإنسان باعتبار ذلك الأساس ضروري لقيام سلام ورخاء دائمين، كما ركزت على أهمية اتباع نهج فعال لمنع نشوب الصراعات.
- ٤ - ويتطلب تحقيق سلام وتنمية دائمين، في غرب أفريقيا على وجه الخصوص، اتباع نهج جماعي. فحدود المنطقة كثيرة المنافذ، والمشاكل، بما فيها تلك المتصلة بالأسلحة الصغيرة والمقاتلين والجنود الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تنتقل بسهولة كبيرة عبر



تلك الحدود حتى أن البلدان يتعين عليها العمل معا إذا ما أرادت أن تتاح لها فرصة حقيقية لإحداث تغيير دائم. وذلك ما يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تفعله. فعلى البعثات المختلفة في المنطقة دون الإقليمية أن تنسق جهودها، كما ينبغي أن تفعل الكيانات العديدة التابعة لأسرة الأمم المتحدة الموجودة في كل بلد، مع أصحاب المصلحة الآخرين، من أجل تحقيق أهداف مشتركة ووضع استراتيجية شاملة متكاملة. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية، بما في ذلك دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العمل على تهيئة الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية الملائمة لتحقيق استقرار دائم، بما في ذلك تحقيق عمليات مستدامة لنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج.

٥ - وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ذلك كله بدور متزايد النشاط والقيمة، يتمثل في تعبئة بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل الاضطلاع بعثات لحفظ السلام؛ وقيادة مبادرات تسوية الصراع؛ وعلى وجه الخصوص المبادرات الأخيرة في ليبيريا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار؛ والعمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في وضع استراتيجية إقليمية لمنع نشوب الصراعات. وبالالتزام السياسي للدول الأعضاء في الجماعة وبالدعم المستمر من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، تسهم هذه الجهود تدريجيا في بناء السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، مما سيضع الأساس بدوره لتكامل اقتصادي ونمو أكبر.

٦ - وقد اضطلع بالبعثة في وقت شهد تقدما ملحوظا في جهود بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية، باستثناء الأتجار المثير للقلق لعملية السلام في كوت ديفوار. وكانت عملية توطيد أركان السلام بعد الصراع في سيراليون تضي على قدم وساق رغم التحديات المستمرة. وكانت الحالة في ليبيريا قد تحسنت بدرجة كبيرة، حيث تم نزع سلاح وتسريح عدد كبير من المحاربين، ونشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبدء الأعمال التحضيرية للانتخابات في عام ٢٠٠٥. وأجرت غينيا - بيساو انتخابات تشريعية ناجحة، مما يعد خطوة رئيسية نحو استعادة النظام الدستوري وإحلال سلام واستقرار مستدامين. غير أن المجلس يساوره قلق بالغ بشأن الحالة في كوت ديفوار، حيث تعرض تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي لنكسة خطيرة واضطرت حكومة المصالحة الوطنية إلى أن تتوقف عن مباشرة مهامها بصورة طبيعية.

٧ - وفي كوت ديفوار كانت الرسالة الرئيسية التي حملتها البعثة أن الرئيس لوران غباغبو وجميع الأطراف يتحملون مسؤولية فردية لإيجاد سبيل للخروج من المأزق السياسي الراهن. ووعده الرئيس غباغبو البعثة بأنه سيقدم تشريعا إلى الجمعية الوطنية بحلول ٢٨ تموز/يوليه

وسيحسم المسائل المتعلقة بإذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واتفاق مركز القوات بحلول نهاية حزيران/يونيه. وترى البعثة أن على مجلس الأمن أن يرصد هذه الالتزامات بدقة وأن يتخذ، إذا لزم الأمر، تدابير ضد من لم يف بها. كما أكدت البعثة على أن القيام باعتداءات على الأمم المتحدة أو موظفيها أمر غير مقبول بالمرّة؛ وينبغي أن يكون المجلس على استعداد أيضا للرد عليها بتدابير موجهة إلى مرتكبيها.

٨ - وفي ليبيريا، وجدت البعثة أن الرئيس شارلز غيود براينت عازم على وضع البلد على الطريق الصحيح نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٠٥. وهذا يمثل تحديات رئيسية تتمثل في: إحلال الأمن في الأنحاء العديدة التي لا تزال غير خاضعة للقانون في البلد؛ ونزع السلاح، وما هو أصعب من ذلك، ويتمثل في توفير التعليم وفرص العمل للمحاربين السابقين؛ واستعادة السلطة المدنية في أنحاء بلد لم يكن خاضعا للسيطرة إلى حد بعيد طوال الخمسة عشر عاما السابقة. وتأمل البعثة في أن يكون التزام الرئيس براينت بإقامة الحكم الرشيد والديمقراطية موضع اعتبار من جانب المانحين الراغبين في مساعدة ليبيريا على تحقيق أهدافها.

٩ - أما بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون فنظرا لتضاؤل أعدادها في ذلك البلد، رأت البعثة أن الأولوية العاجلة لسيراليون تتمثل في الاستعداد لتولي المسؤولية الكاملة عن أمنها. وفي الأجل الطويل، يجب حل الأسباب الكامنة للصراع، وتهيئة الفرص الاقتصادية وإقامة علاقات طيبة مع البلدان المجاورة. ويرى الكثيرون أن تحقيق مصالح دائمة يتطلب محاكمة الرئيس تالور رئيس ليبيريا السابق أمام المحكمة الخاصة لسيراليون.

١٠ - وتهنئ البعثة الرئيس هينريك روزا رئيس غينيا - بيساو على التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل نحو إقامة الديمقراطية والحكم الرشيد منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. غير أنه كان واضحا أن الحكومة في حاجة ماسة إلى قدر أكبر بكثير من المعونة المالية والفنية للاضطلاع بأولوياتها المعلنة. وتأمل البعثة في أن توفر الجهات المانحة هذه الموارد، وتحث الحكومة على الالتزام بمبادئها وأن تظل على التزامها القوي بإتمام المرحلة الانتقالية ودعمها بنجاح.

١١ - وعادت البعثة مرارا طوال زيارتها إلى تناول عدة قضايا رئيسية هي محل قلق مجلس الأمن. وشملت هذه مسائل حقوق الإنسان ودور المرأة والقضايا الأخرى ذات الصلة بنوع الجنس، والجنود الأطفال، والقضايا الإنسانية، وعمليات نقل الأسلحة والمترقة عبر الحدود، والاتجار بالبشر، والمصالحة، والعدالة، وسيادة القانون. كما عكست هذه القضايا دواعي القلق التي أبلغتها المنظمات غير الحكومية للبعثة في اجتماع تحضيري عقد في نيويورك.

وأكدت البعثة لجميع المحاورين أن هذه القضايا يتعين معالجتها من أجل التصدي للأسباب الجذرية للصراع في المنطقة وإقامة سلام وتنمية مستدامين.

ثانياً - الإجراءات التي قامت بها البعثة

١٢ - أجرت البعثة مناقشات مستفيضة في البلدان التي زارتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس غانا، ورؤساء دول وحكومات كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون ونيجيريا وغينيا - بيساو وغينيا؛ ورئيسا الجمعية الوطنية في كوت ديفوار وغينيا - بيساو؛ وكبار أعضاء الوزارة والوزراء؛ والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وفريق الاتصال الدولي المعني بلبيريا؛ ولجنة الرصد في كوت ديفوار؛ والمدعي العام لمحكمة سيراليون ومسجلها، ورئيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لسيراليون؛ وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلو منظمات المجتمع المدني. وعُقدت اجتماعات تحضيرية في نيويورك لمناقشة أهداف البعثة مع ممثلي البلدان المزمع زيارتها، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية النشطة في غرب أفريقيا.

ثالثاً - أنشطة البعثة والنتائج التي توصلت إليها

كوت ديفوار

١٣ - أكدت البعثة للرئيس غباغبو وللمحاورين الآخرين في كوت ديفوار وغيرها قلق مجلس الأمن البالغ إزاء الانهيار الذي منيت به عملية السلام، والطريق المسدود الذي وصل إليه تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي، وتوقف حكومة المصالحة الوطنية حالياً عن مباشرة مهامها. وقد أبلغ جون كوفور رئيس غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البعثة في أكرا، أن مؤتمر القمة المصغر الذي عُقد في أبوجا في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بين رؤساء دول نيجيريا وغانا وتوغو، برئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد اتفق على عدد من الخطوات التي سيتخذها الرئيس غباغبو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للخروج من حالة التأزم السياسي. وفي اليوم ذاته، وجه الرئيس غباغبو خطاباً إلى الأمة أعلن فيه اعتزامه على أن يطلب من الجمعية الوطنية التعجيل بالنظر في الإصلاحات التشريعية الجوهرية المتوخاة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي واعتمادها. كما دعا الرئيس جميع الموقعين على الاتفاق إلى استئناف الحوار بهدف عودة حكومة المصالحة الوطنية. إلى مباشرة عملها. وكان من المفهوم أنه سيجري عقد مؤتمر قمة متابعة في حزيران/يونيه يضم زعماء المعارضة الرئيسيين الثلاثة، وهم الرئيس السابق بيديه، ورئيس

الوزراء السابق الحسن وتارا، وزعيم القوات الجديدة، غيوم صورو. وفي أبوجا، نيجيريا، علمت البعثة أن الأحزاب الإيفوارية ما زالت تبحث مسألة عقد اجتماع مصالحة بين الرئيس غباغبو ومجموعة الأحزاب السياسية السبعة، الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي. وللأسف لم يتوصل اجتماع المصالحة الذي عُقد في يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه في أبيدجان إلى اتفاق بشأن استئناف حكومة المصالحة الوطنية لمباشرة مهامها بصورة طبيعية.

١٤ - وأكدت البعثة للرئيس غباغبو ولجميع الأطراف بأنهم يتحملون المسؤولية الرئيسية عن استعادة السلام والاستقرار في بلدهم، وأن المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم جهودهم كجزء من تعاهد حقيقي. كما دعت البعثة الأطراف الإيفوارية إلى إبداء إرادة وقيادة سياسيتين حقيقتين من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق لينا - ماركوسي. وأكدت البعثة على أن الاتفاق يظل هو إطار العمل الوحيد لإعادة البلاد إلى حالتها الطبيعية، وأن مجلس الأمن سينظر في اتخاذ تدابير مناسبة موجهة إلى الأفراد الذين يعرقلون تنفيذه. وأفادت إن نهج المجلس نهج إيجابي ولكنه يتسم بالتصميم؛ وأنه يفضل ألا يضطر إلى اتخاذ إجراء ضد الأفراد ولكنه سيفعل ذلك إذا لزم الأمر.

١٥ - وفي هذا الصدد، حددت البعثة ثلاثة تدابير ملموسة باعتبارها تدابير حيوية لإعادة بدء عملية السلام وتسهيل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. أولاً، ينبغي أن يعاد تشكيل حكومة المصالحة الوطنية وأن تستأنف عملها دون مزيد من الإبطاء، وأن تضع جدولاً تفصيلياً محددًا زمنياً لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. ثانياً، ينبغي أن تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتسهيل الاعتماد المبكر من جانب الجمعية الوطنية للإصلاحات السياسية الجوهرية المتوخاة في الاتفاق. فذلك من شأنه أن يساعد على تخفيف انعدام الثقة السائد بين الأطراف، وأن يهيئ بيئة مواتية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، ويُسهّل استعادة الإدارة المدنية في أنحاء البلد. ثالثاً، ينبغي أن تترفع الأطراف الإيفوارية عن أطماعها الشخصية وأن تعمل متحدة من أجل صياغة مستقبل أفضل لبلدها. وعليها أن تتعهد بإجراء حوار منتظم رفيع المستوى دون شروط مسبقة. ويمكن للرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سيدو ديارا تقديم المساعدة في هذا الشأن.

١٦ - وشددت البعثة كذلك على أن القيام باعتداءات على موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها أمر غير مقبول بالمرّة ويجب أن يتوقف خاصة وأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قد أنشئت بناء على طلب صريح من الحكومة الإيفوارية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتقديم الدعم لعملية السلام. وأكدت البعثة أيضاً رغبتها في أن يتم التوقيع

المبكر على اتفاق مركز القوات بين الحكومة والأمم المتحدة، وأن يتم كذلك تشغيل إذاعة الأمم المتحدة للمساهمة في توضيح ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودور المنظمة في دعم تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي لجميع الإيفواريين. وحذرت البعثة بأن المجتمع الدولي لن يتسامح مع ثقافة الإفلات من العقاب في كوت ديفوار وأنه سيعتبر جميع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خاضعين شخصيا للمحاسبة. وجرى تذكير الأطراف بأنه قد تم مؤخرا إنشاء لجنة التحقيق الدولية من أجل التحقيق في جميع تقارير انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت منذ أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

١٧ - وقد كانت جميع الأطراف الإيفوارية مجمعة على التسليم بأن انعدام الاطمئنان والثقة فيما بينها قد عرقل بشكل خطير تنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي. وعزت بعض الأطراف حالة التأزم السياسي إلى محاولات الحكومة إما إلى تأخير اعتماد الإصلاحات السياسية الجوهرية المنصوص عليها في الاتفاق أو تقديم مشاريع قوانين بشأن تلك الإصلاحات تضعف إلى حد بعيد من نص وروح الاتفاق. وعزت أطراف أخرى حالة التأزم إلى محاولات حرمان الرئيس غباغبو من امتيازاته الدستورية لصالح رئيس الوزراء سيدو ديبارا وذلك من خلال إساءة تفسير متعمدة لاتفاق لينا - ماركوسي.

١٨ - ومع ذلك فقد أعربت جميع الأطراف الإيفوارية تقريبا عن استعدادها لاستئناف الحوار من أجل عودة حكومة المصالحة الوطنية إلى مباشرة عملها. وأكد الرئيس غباغبو ما قدمه رئيس الوزراء سيدو ديبارا من تأكيدات بما يلي: (أ) أنه سيتم توقيع اتفاق مركز القوات بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ (ب) أنه سيتم وضع الإجراءات الفنية اللازمة في صيغتها النهائية بحلول الأسبوع الأول من تموز/يوليه ٢٠٠٤ لتمكين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من بدء تشغيل برامج إذاعتها؛ (ج) أنه وفقا لجدول زمني جديد لتنفيذ أحكام اتفاق لينا - ماركوسي، ستكون كل الإصلاحات التشريعية المتوخاة والتي أرسلت من قبل إلى الجمعية الوطنية (بشأن تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة؛ والجنسية؛ وإصلاح الأراضي) قد اعتُمدت من قبل المجلس بحلول ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأكد الرئيس غباغبو للبعثة، في اجتماع حضره أيضا رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية، أنه سيدعو إلى عقد دورة خاصة للجمعية إذا لم تعتمد الجمعية هذه المشاريع بحلول ذلك التاريخ. غير أن الرئيس قد أوضح أنه وفقا لما ينص عليه دستور كوت ديفوار، لن يتم تقديم مشروع القانون المتعلق بالمادة ٣٥ بشأن مسألة الأهلية إلا بعد إعادة توحيد الإقليم الوطني، أي بعد الانتهاء من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج وبعد استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. واعترضت البعثة على هذا الجزم؛ وأعربت في الواقع في مناسبات عديدة خلال زيارتها عن

أسفها لفقدان الثقة بين الأطراف مما حدا بتلك الأطراف إلى وضع شروط مسبقة لتنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق لينا - ماركوسي.

الملاحظات والتوصيات

١٩ - اتفقت البعثة على أن الإخفاق في الخروج من حالة التأزم السياسي في كوت ديفوار لن يتسبب فقط في كارثة اجتماعية - اقتصادية وإنسانية كبيرة ويزيد من الشقة بين الشمال والجنوب في البلاد، بل سيزعزع أيضا بدرجة خطيرة استقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وفي الوقت ذاته، أشارت البعثة إلى أن هناك إمكانات مشجعة للمضي بعملية إحلال السلام قدما، لا سيما استعداد الأطراف الإيفوارية على استئناف الحوار واستعداد أصحاب المصلحة الإقليميين، بمن فيهم الزعماء من غرب أفريقيا ووسطها، لتقديم المساعدة لهم في هذا الصدد. ويعد حضور رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية اجتماع البعثة مع الرئيس غباغبو دلالة على تولد الثقة بين تلك الأطراف.

٢٠ - ولاحظت البعثة القلق الذي أعرب عنه قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أن قواعد اشتباك البعثة، خلافا لقوة عملية ليكورن الفرنسية، لا تسمح لها باستعمال القوة في مراقبة وقف إطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين المهددين بخطر اندلاع عنف مادي وشيك في منطقة الثقة. وهذا الفرق جعل من الصعب على القوتين التعاون على نحو فعال، كما كان متوخى، في العمليات التي قد تتطلب استعمال القوة.

٢١ - وتوصي البعثة بما يلي:

(أ) أن يتشاور الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سيدو ديبارا، على سبيل الأولوية، مع جميع الموقعين على اتفاق لينا - ماركوسي بشأن أفضل السبل لإعادة تشكيل الحكومة وعودتها إلى العمل في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك بتنفيذ التدابير العاجلة ذات الصلة لبناء الثقة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير الاتفاق على جدول عملي محدد زمنيا لتنفيذ الاتفاق وكفالة أن تُعتمد، بحلول ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، مشاريع القوانين المتعلقة بالإصلاحات السياسية والتي سبق إحالتها إلى الجمعية الوطنية، وذلك وفقا للتأكيدات التي قدمها الرئيس غباغبو، وبأن تكون هذه القوانين متفقة مع نص وروح اتفاق لينا - ماركوسي؛

(ب) أن تلتزم جميع الأطراف الإيفوارية، وعلى وجه الخصوص الرئيس غباغبو وزعماء المعارضة الرئيسيون الثلاثة، بإجراء حوار منتظم رفيع المستوى دون أي شروط مسبقة؛

(ج) أن تتخذ الحكومة جميع التدابير اللازمة لوقف كافة الأعمال القتالية و/أو الاستفزازية ضد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وجميع ممثلي الأمم المتحدة، بما في ذلك حل جميع الميليشيات. وينبغي تقديم ضمانات مماثلة لجميع صور الوجود الأجنبي الأخرى في البلد، بما في ذلك قوات ليكورن الفرنسية؛

(د) أن يتم نشر قوات إضافية للوصول بقوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى المستوى المأذون به في أقرب وقت ممكن، مما يمكن العملية من أن يكون لها وجود في جميع أنحاء البلد. وسيرحب المجلس بالمشورة من إدارة عمليات حفظ السلام بشأن ما إذا كانت ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار محددة على النحو الملائم بحيث تسمح بتكليف قواعد اشتباك العملية كيما يتسنى لها استعمال القوة في رصد وقف إطلاق النار في منطقة الثقة؛

(هـ) أن تفي الحكومة بالتزامها بالإذن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتشغيل إذاعتها بحلول أوائل تموز/يوليه حتى يتسنى للبعثة تغيير المناخ السائد المتمثل في إشاعة معلومات خاطئة عن ولاية الأمم المتحدة، وإفشال ثقافة الإعلام المحرض على الكراهية؛

(و) أن تعمل لجنة الرصد عن كذب مع حكومة المصالحة الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل رصد الامتثال الدقيق من جانب الأطراف للجدول التفصيلي المحدد زمنيا الذي سيتم الاتفاق عليه لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي؛

(ز) أن يواصل الممثل الخاص للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري العمل عن كذب مع منظمات المجتمع الدولي، لا سيما الرابطة النسائية، بهدف أن تؤخذ شواغلها في الاعتبار في الجهود التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والأطراف الأخرى بغية المضي قدما في عملية السلام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة العملية؛

(ح) أن تكفل الحكومة تحديد هوية الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأحداث التي وقعت في إبيدجان في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، التي أثبتها تقرير لجنة التحقيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقديمهم إلى العدالة؛

(ط) أن تلتزم الأطراف الإيفوارية بالتعاون على نحو كامل مع لجنة التحقيق الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المنشأة مؤخرا. وينبغي للحكومة، لدى إصدار اللجنة لتقريرها، أن تكفل تحديد هوية الأشخاص

المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع على تقديم المساعدة الدولية الممكنة إلى السلطات القضائية الإيفوارية من أجل تحقيق هذه الغاية؛

(ي) أن تواصل الحكومة ضمان حرية التنقل والعمل بدون عوائق لوكالات المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، لا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة جميع حواجز الطرق؛

(ك) أن تبدأ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كما هو مبين في ولايتها، باتخاذ الترتيبات اللازمة لمساعدة الأطراف الإيفوارية على التحضير للانتخابات العامة المقبلة، بما في ذلك عن طريق إنشاء عنصر انتخابي مزود بالأفراد ومجهز على النحو الملائم؛

(ل) تثنى البعثة على زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإسهامهم الكبير في الخروج من حالة التآزم السياسي الراهنة في كوت ديفوار، وتحثهم على أن يظلوا على اتصال تام مع الأطراف الإيفوارية لكفالة أن يفوا بتعهداتهم الأخيرة باستئناف الحوار، وعودة حكومة المصالحة الوطنية إلى مباشرة عملها والتعجيل بعملية النظر من جانب الجمعية الوطنية في الإصلاحات التشريعية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي والتي سبق أن أحييت إلى الجمعية، واعتمادها لها. وتوصي البعثة كذلك بأن ينظر زعماء الجماعة الاقتصادية في عقد مؤتمر قمة مصغر للمتابعة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطوات العملية التي اتفقت عليها الأطراف؛

(م) أن يراقب مجلس الأمن على نحو دقيق وفاء الرئيس غباغبو والأطراف الإيفوارية الأخرى بالتعهدات التي قدموها للبعثة، لا سيما ما يتعلق باعتماد القوانين بحلول ٢٨ تموز/يوليه وحل القضايا المتعلقة باتفاق مركز القوات، وتشغيل إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أوائل تموز/يوليه. وينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير موجهة ضد الأفراد الذين يعرقلون تنفيذ هذه التعهدات أو اتفاق لينا - ماركوسي أو الذين لا يفون بالالتزامات التي تعهدوا بها للبعثة.

ليبيريا

٢٢ - وقد نال إعجاب البعثة ما أحرز من تقدم في ليبريا منذ أن تولت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا مقاليد الأمور ومنذ نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. غير أن البعثة سلمت بأن التحديات المتمثلة في التعمير وبناء السلام هي تحديات من

الضخامة بحيث يتعين على المجتمع الدولي أن يظل مشغولا بها على نحو مكثف لفترة ما في المستقبل. وأكدت البعثة لجميع المحاورين على أهمية أن تطرح جميع الأطراف جانبا الخلافات بين الفصائل وأن تعمل معا بشكل بناء من أجل مستقبل ليبريا. ومن ناحية أخرى، سلمت البعثة بضرورة أن تفي الجهات المانحة بالتزاماتها. وتحت البعثة الجهات المانحة على أن تسدد على وجه السرعة المبالغ التي تعهدت بها في المؤتمر الدولي للمانحين المعني بليبريا المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٢٣ - وحددت البعثة عدة أولويات عاجلة لليبريا، أعجلها إحلال الأمن. ورحبت البعثة بالنشر الكامل الذي سيتم قريبا لقوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في أنحاء البلد، وبيدء تدريب الشرطة الليبيرية الجديدة. وبالنظر إلى التقارير الأخيرة عن حدوث تحركات غير مآذون بها عبر الحدود، توصي البعثة بأن تولى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا اهتماما خاصا لمراقبة الحدود الخارجية لليبريا.

٢٤ - وبالنظر إلى أهمية إعادة بسط سلطة الحكومة على أنحاء البلد، رحبت البعثة بنشر موظفي الشؤون المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في الوزارات والجهات شبه الحكومية وكذلك خارج منروفيا، وتوصي بتعيين ونشر الموظفين المدنيين المآذون بهم المتبقين، بمن فيهم موظفو حقوق الإنسان، في أقرب وقت ممكن. وشدد كثير من المحاورين على ضرورة إصلاح قطاع الأمن وإعادة إقامة العدالة وسيادة القانون، على أن يحدد وزراء الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ما يلزم لوكالات إنفاذ القوانين من تدريب وهياكل أساسية باعتبارها من الأولويات الخاصة. وترحب البعثة بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال وتشجع المانحين على مزيد من المساهمة.

٢٥ - وشدد كثير من المحاورين على أن الاضطلاع بعمليات فعالة لتزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج شرط مسبق لبناء الاستقرار وإجراء الانتخابات. وقد سلم ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ محارب أسلحتهم بالفعل إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ووضعت ترتيبات خاصة للنساء والأطفال. وجرى طمأنة البعثة على أن ما يبدو من ارتفاع نسبة المحاربين إلى الأسلحة إنما يعكس اشتراك المحاربين في أحيان كثيرة في استعمال نفس الأسلحة. وردا على ما أعربت عنه البعثة من قلق بشأن التفاتات بين مدفوعات الأسلحة في ليبريا وكوت ديفوار، قال الممثل الخاص للأمين العام أن هذه المسألة قد أثرت مع اللجنة الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار، حيث أن البرنامج برنامج إيفوري وليس برنامجا للأمم المتحدة. وتشمل التحديات المقبلة إعادة المحاربين الأجانب إلى أوطانهم، وهي مسألة بدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مناقشات بشأنها مع بعثات الأمم

المتحدة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية، وإتاحة فرص إعادة الاندماج لعدد يصل إلى ٦٠.٠٠٠ محارب سابق.

٢٦ - وفي ليبيا، كما في أجزاء أخرى من المنطقة، يسود قلق مشترك من تكريس موارد كبيرة لترع السلاح والتسريح في حين أن إعادة الإدماج والتأهيل، اللذين يمولان من التبرعات، لا يخطط لهما أو تخصص لهما الموارد على النحو الملائم. وأفاد وزراء الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا أن توفير تمويل كاف لإعادة الإدماج أمر بالغ الأهمية. وقال ممثلو المجتمع المدني أن عملية إعادة الإدماج الحقيقية يتعين أن تشمل مجتمعات محلية كاملة؛ بما في ذلك غير المحاربين. واتفق البعثة مع القول بأن توفير تمويل كاف وفي حينه لعملية إعادة الإدماج أمر أساسي، وتحت المانحين على المساهمة بسخاء، بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستئماني الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالنظر إلى أهمية التنسيق، رحبت البعثة بإنشاء وحدة تنفيذ مشتركة معنية بإعادة الإدماج، تشمل جميع أصحاب المصلحة.

٢٧ - واتفق جميع محاروي البعثة على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة موعدها النهائي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وستكون اللجنة الوطنية للانتخابات التي أعيد تشكيلها مؤخرا مسؤولة عن تنظيم الانتخابات، بينما تتولى الأمم المتحدة تنسيق المساعدة الفنية اللازمة وتتولى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي توفير المراقبين. وذكر الرئيس براينت أن من الضروري، بالتالي، تطوير القدرات المالية والفنية والسوقية للجنة الوطنية للانتخابات. ووصف رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات التحديات التي يواجهونها، بما فيها تسجيل الناخبين وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم (ولا سيما في المناطق الريفية) وتعزيز دور المجتمع المدني في الانتخابات، فضلا عن المهام الأساسية المتمثلة في التخطيط لتنظيم الانتخابات وإدارتها. وأفادوا بأنه على الرغم من تقديم بعض التمويل من الحكومة الانتقالية لليبيريا وتعهدات المانحين القائمة بتقديم المساعدة، تواجه اللجنة الوطنية للانتخابات عقبات شديدة فيما يتعلق بالموارد؛ فعلى سبيل المثال، كانت جميع المكاتب الانتخابية للمقاطعات مهدمة ولم يكن لدى اللجنة الوطنية للانتخابات سوى مركبة واحدة. وتشجع البعثة الجهات المانحة على تقديم الدعم للأعمال الحيوية التي تقوم بها اللجنة وذلك بتقديم المساهمات المالية والفنية. كذلك تشدد البعثة على أهمية مساعدة المرأة على الاستعداد للاشتراك في الانتخابات. وأكد أعضاء الحكومة الانتقالية للبعثة على ما يترتب على إعادة توطين المحاربين السابقين الليبريين الذين أعيدوا إلى وطنهم من أماكن أخرى في المنطقة من آثار بالنسبة لعملية الانتخابات.

٢٨ - وأكد الرئيس براينت ووزراء الحكومة الانتقالية على أهمية رفع الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة على الأخشاب والماس بغية توفير الإيرادات اللازمة لإعادة بناء ليبريا. بيد أن بعض ممثلي المجتمع المدني أعربوا عن رأيهم بأن تظل الجزاءات سارية إلى أن تكون هناك مساءلة وشفافية كاملتان وإلى أن تتحقق للحكومة الانتقالية السيطرة على الأخشاب والماس. وأعربت البعثة من جديد عن رغبة مجلس الأمن في رفع الجزاءات بمجرد الوفاء بالشروط المحددة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ورحبت بالخطوات التي تتخذها أو تتوخاها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا للوفاء بالمعايير الرفيعة في إدارة الأموال العامة، والاستعداد للانضمام لعملية كمبرلي ولتنظيم قطاع الأخشاب. وأوضحت أن الحظر المفروض على الماس يمكن رفعه متى توافر لليبريا نظام شفاف ويمكن التحقق منه دولياً لإصدار شهادات الماس، مما يمهّد السبيل بالتالي لانضمام ليبريا لعملية كمبرلي. وتوصي البعثة بأن تواصل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا جهودها من أجل تحقيق الأهداف المتضمنة في خطة عملها المتعلقة بالأخشاب، بما في ذلك الإدارة الشفافة لإيرادات الحكومة؛ وتشجع عملية كمبرلي والمجلس الأعلى للماس في أنتويرب، بلجيكا، على العمل مع الحكومة الانتقالية من أجل وضع نظام لإصدار شهادات الماس؛ وتحث الجهات المانحة على تقديم الدعم لهذه الجهود؛ وتتطلع إلى تقييم هذه الجهود الذي سيضطلع به فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على ليبريا. وكرر الممثل الخاص للأمين العام جاك كلاين أيضاً تقديم مقترحه الداعي إلى تكليف بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بأن تقوم بدور أكثر نشاطاً في رصد الجزاءات. وتوصي البعثة بأن ينظر المجلس في هذا المقترح.

٢٩ - وأكد الرئيس براينت للبعثة أن تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وخاصة عن طريق تنمية الاستثمارات الخاصة والهياكل الأساسية، سيسكّان عنصرين أساسيين لكفالة سلام واستقرار طويلي الأمد في ليبريا والحد من خطر الارتكاس إلى الصراع. وأعرب ممثلو المجتمع المدني عن قلقهم من استمرار تنامي الفساد. وأقرت البعثة أن القضاء على الفساد يكتسي أهمية حاسمة. وتشجع البعثة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على المضي في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وبحث سبل اجتذاب الاستثمارات الخاصة، بالتعاون مع المانحين والشركاء الإنمائيين.

٣٠ - وسلمت البعثة بالتحديات التي يمثلها تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية في ليبريا، خاصة في ضوء توقع إعادة ما يصل إلى ٣٥٠.٠٠٠ من اللاجئين الليبريين الموجودين في المنطقة دون الإقليمية إلى وطنهم بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وتشجع البعثة المانحين على الإسراع بتقديم المساهمات، لا سيما إلى برنامج الأغذية العالمي وجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إعادة اللاجئين إلى الوطن. وشددت على أهمية

التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ووكالات المساعدات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية، ورحبت بتولي نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية منصب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للشؤون الإنسانية.

٣١ - واعتبر كل من الرئيس براينت والممثل الخاص للأمين العام أن الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية ضروري لكفالة أمن ليبيريا، وأشار إلى أن الدول الأعضاء في مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو المعقود في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ في كوناكري، اتفقت على تدابير لتعزيز الأمن من قبيل تنظيم دوريات مشتركة على الحدود. غير أنهما أعربا عن قلقهما إزاء عمليات عبور الحدود غير المأذون بها التي حرت في الآونة الأخيرة. وقال الممثل الخاص للأمين العام إن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعمل مع سائر بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية من أجل التصدي بقدر أكبر من الفعالية للمشاكل العابرة للحدود من قبيل نقل الأسلحة وتحركات المرتزقة والاتجار بالبشر. وقد أحرز بالفعل تقدم في تقاسم السوقيات، وفي الاتصال العسكري، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشُرع في تنسيق مماثل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتوصي البعثة بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا هذه الجهود وتتطلع إلى التوصيات المقبلة التي سيقدمها الأمين العام عن استخدام أصول الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية بقدر أكبر من الفعالية. وتشجع أيضا البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة الأخير.

٣٢ - وناقشت البعثة مستقبل الرئيس الليبيري السابق تايلور مع محاورين في عدة بلدان. فبينما أحرر بعض الأطراف، وبخاصة ممثلو منظمات المجتمع المدني، على أن يحاكم الرئيس السابق تايلور أمام المحكمة الخاصة لسيراليون، أبدى آخرون خشيتهم من أن تعرض محاكمته عملية السلام في ليبيريا للخطر. لكن البعثة أكدت لجميع الأطراف أنه لا يمكن، رغم ذلك الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأنه في حال تأمين الاستقرار، ستكون الحجج المؤيدة لمحاكمة الرئيس السابق تايلور قوية جدا.

سيراليون

٣٣ - أعربت البعثة عن ارتياحها للتقدم الكبير المحرز في عملية توطيد السلام في سيراليون بالنجاح في عقد انتخابات حكومية محلية (الأولى على مدى ٣٢ عاما)، وقيام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتسليم المسؤولية عن الأمن تدريجيا للحكومة في المقاطعات الشمالية والجنوبية، وترسيخ سلطة الدولة بصورة تدريجية. وقد بدأت البعثة نتيجة ذلك تنفيذ خططها من أجل التعديل والتخفيف والانسحاب.

٣٤ - ومع ذلك، لا تزال المكاسب هشة ولا تزال الحكومة تواجه تحديات كبرى هي: تحديات داخلية منها انتشار البطالة على نطاق واسع ونتائج المحاكمات الجارية حالياً في المحكمة الخاصة لسيراليون، وبسط السيطرة الكاملة على مناطق استخراج الماس، والتهديدات الخارجية المحتملة نتيجة انتشار الصراعات الأخرى الدائرة في المنطقة. ولذلك، رحب الرئيس كباح بقرار مجلس الأمن القاضي بإبقاء وجود للبعثة في سيراليون لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، آملاً أن يتيح هذا القرار للحيش السيراليوني وقوة الشرطة السيراليونية الوقت اللازم لتعزيز قدراتهما ومواردهما إلى أن يكون بوسعهما تحمل المسؤولية كاملة عن الأمن القومي للبلد. وتؤكد البعثة أهمية هذا الهدف وتشجع المانحين على الإسهام في إعادة هيكلة وتعزيز قطاع الأمن، بما في ذلك الهياكل الأساسية والمعدات.

٣٥ - وشددت البعثة على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع من خلال جملة من التدابير منها وضع استراتيجية للحد من الفقر، ومواصلة ترسيخ سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، واعتماد تدابير لمكافحة الفساد. وأكد عدة محاورين على أهمية التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي قد تشكل خطراً على أمن البلد لو تُركت دون حل. واتفق جميعهم على الأهمية الحاسمة التي يكتسبها تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، لا سيما للشباب. وسيكون لرحيل البعثة في عام ٢٠٠٥ أثر سلبي على اقتصاد البلد على المدى القصير على الأقل. ويلزم تحقيق معدلات نمو طموحة للتعويض عن ذلك ومساعدة سيراليون على الخروج من دائرة الفقر. وقال الرئيس كباح إن من الهام تلقي المساعدة في الوقت المناسب من الشركاء الإنمائيين لسيراليون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وتشجع البعثة الشركاء الإنمائيين لسيراليون على دفع التبرعات التي تعهدوا بها في أسرع وقت ممكن.

٣٦ - ولا تزال استعادة السيطرة الفعلية للحكومة على الموارد المعدنية للبلد، لا سيما استخراج الماس، تمثل أولوية كبرى. وعلمت البعثة أن صادرات الماس الرسمية قد ارتفعت من ٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤ مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك بفضل زيادة أنشطة التعدين القانونية، واستئناف استخراج الكمبرلايت في كوادو، وتنفيذ عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

٣٧ - وقامت البعثة بزيارة للمحكمة الخاصة لسيراليون وشكرت المدعي العام ومسجل المحكمة على التقدم المحرز منذ آخر بعثة أوفدها المجلس إلى البلد. فقد شُيدت قاعة المحكمة وبدأت المحاكمات في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. بمحاكمة مشتركة لأعضاء سابقين في قوة

الدفاع المدني، ومن بينهم قائدهم الزعيم هينغا نورمان. وأشادت البعثة بالدعم المستمر الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال الأمن والسوقيات والعلاقات العامة. كما نوهت بكون المحكمة ستترك عندما ستختتم أعمالها مرافق محكمة ممتازة لسيراليون وخبرة قانونية قيمة للسيراليونيين العاملين فيها.

٣٨ - وأكد المدعي العام بقوة أن العدل يقتضي تسليم الرئيس السابق تايلور إلى المحكمة لمحاكمته. ووفقاً للنظام الأساسي للمحكمة، لا ينطبق مبدأ الحصانة المكفول لرؤساء الدول. وأكد المدعي العام أن قائمة اتهام الرئيس السابق تايلور ستظل سارية المفعول حتى ولو اختتمت المحكمة أعمالها في عام ٢٠٠٥ على نحو ما هو مقرر حالياً. وردا على سؤال بشأن تجنيد الأطفال، أكد المدعي العام أن هذا الفعل يعتبر جريمة تندرج ضمن اختصاص المحكمة.

٣٩ - وأعرب الرئيس كباح للبعثة عن قلقه إزاء الحالة المالية غير المستقرة للمحكمة. إذ أعرب عن أسفه لاعتماد مفهوم التمويل القائم على التبرعات منذ البداية. ونظراً لما للمحكمة من أهمية لتحقيق مصالحة طويلة الأمد في سيراليون وتسليماً بأن المحكمة تدار إدارة كفؤة وفعالة من حيث التكاليف، توصي البعثة الجهات المانحة، ولا سيما الجهات التي لم تتبرع بعد للمحكمة، أن تبذل قصاراها للتبرع.

٤٠ - وعلمت البعثة من عدة محاورين أن عمل المحكمة الخاصة له تأثير على استقرار سيراليون واقترح بعضهم الإسراع بعملها لكفالة إكمالها خلال فترة عمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٤١ - وتساءلت البعثة عن العلاقة بين المحكمة ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وقال المدعي العام إن المؤسستين آليتان تكمل إحداهما الأخرى وتكتسيان أهمية حاسمة لإحلال سلام دائم وتحقيق مصالحة دائمة في سيراليون. ولدى نشر تقرير اللجنة، ستبدأ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثاً عملها.

٤٢ - واحتج مسجل المحكمة بضرورة رفع أسماء المحتجزين الخمسة الموجودين تحت حراسة المحكمة والمختور سفرهم بموجب جزاءات الأمم المتحدة من قائمة الحظر المفروض على السفر. إذ أن موت معتقل آخر تحت الحراسة كما حدث لفوداي سنكوح من شأنه أن يضر بمصلحة العدالة. وتوصي البعثة لجنة الجزاءات المعنية بسيراليون التابعة للأمم المتحدة بالنظر في هذا المقترح.

غينيا - بيساو

٤٣ - قامت البعثة بزيارة غينيا - بيساو مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريق أصدقاء غينيا - بيساو (انظر المرفق للاطلاع على قائمة أسماء المشاركين). وشوهدت التقييمات والتوصيات التالية.

٤٤ - رحبت البعثة بالتقدم الكبير المحرز في عملية الانتقال السياسي في غينيا - بيساو وأثنت على الحكومة لما بذلته من جهود لتحقيق أشد أولوياتها إلحاحا على المدى القصير، بما في ذلك دفع مرتبات جارية للموظفين المدنيين وأفراد القوات المسلحة وكفالة المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. ورحبت كذلك بالقرار الذي اتخذته الحكومة لتعزيز الشراكة والحوار مع المنظمات الدولية المؤسسية والخاصة في إطار روح النهج التشاركي الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣ بغية زيادة الإيرادات واستعادة الثقة المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي. كما نوهت مع التقدير بالملاحظات الإيجابية التي أبدتها بعثة صندوق النقد الدولي الزائرة والتي قدمت دلائل مشجعة على تحديد الدعم للبلد. وأثنت البعثة على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة الشعوب الناطقة بالبرتغالية لما قدمته من دعم لعملية الانتقال السياسي في غينيا - بيساو وتحتهما على مواصلة مشاركتهما فيها.

٤٥ - وحثت البعثة الحكومة على أن تظل على تصميمها على توطيد العملية الديمقراطية، وتشجيع الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتهيئة الظروف اللازمة لتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، بمساعدة المجتمع الدولي. وشددت الحكومة على حاجتها إلى مساعدات مالية وتقنية لتنظيم الانتخابات وناشدت المجتمع الدولي أن يقدم دعمه في هذا الصدد.

٤٦ - وأكدت البعثة للحكومة أن المجتمع الدولي سيواصل دعم جهود غينيا - بيساو بإيضاء الشركاء الدوليين ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المانحة بتوفير الموارد اللازمة على وجه السرعة لتحقيق الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، مع مراعاة الأولويات الحكومية.

٤٧ - ولاحظت البعثة دواعي القلق التي أثارها الحكومة بشأن التهديدات العابرة للحدود والكمية الهائلة من الأسلحة الموجودة بحوزة السكان، وأوصت بأن يولي مجلس الأمن الاعتبار لهاتين المسألتين.

الملاحظات والتوصيات

٤٨ - ترى البعثة أن الحالة العامة في البلد لا تزال هشة للغاية رغم التقدم الملحوظ المحرز في عملية الانتقال السلمي في غينيا - بيساو. ويجب بذل كل الجهود لمعالجة عدد من المشاكل الكبرى ومنها: (أ) إعادة تشكيل القوات المسلحة بتحويلها إلى قوة محترفة بغية تقليص احتمالات عودة الصراع وزوال الاستقرار إلى الحد الأدنى؛ (ب) تعزيز المؤسسات العامة الوطنية؛ (ج) معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية؛ (د) تشجيع إجراء حوار سياسي داخلي واسع وشامل؛ (هـ) حشد الموارد الداخلية والخارجية، من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكفالة الانتظام في دفع الأجر للموظفين المدنيين والضباط العسكريين. وتحت البعثة على استمرار الدعم الدولي لضمان النجاح في إنجاز هذه الأهداف.

٤٩ - توصي البعثة بما يلي:

- (أ) أن يستجيب الشركاء الإنمائيون ومجتمع المانحين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والاتحاد الأوروبي، استجابة سخية للخطوات الإيجابية التي تتخذها الحكومة بمددها بالموارد المالية والمساعدات الفنية لتمكينها من تلبية أشد احتياجاتها إلحاحاً؛
- (ب) أن تجري الحكومة وصندوق النقد الدولي حواراً شاملاً لاستئناف أحد برامج الصندوق؛
- (ج) أن يستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة الحكومة في الإعداد لمؤتمر المائدة المستديرة المقرر عقده في أواخر عام ٢٠٠٤؛
- (د) أن تتخذ الحكومة كافة التدابير الممكنة لتعزيز ثقافة الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال جملة تدابير منها بناء القدرات المؤسسية بمساعدة الشركاء الدوليين؛
- (هـ) أن يدعم الشركاء الثنائيون و/أو المتعددون الأطراف عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة؛
- (و) أن يواصل الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن رصد ودعم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غينيا - بيساو؛

(ز) أن تدرج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غينيا - بيساو ضمن سياساتها الإقليمية الهادفة إلى احتواء انتشار الأسلحة الصغيرة وسائر التهديدات الأمنية في المنطقة.

منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية: الملاحظات والتوصيات

٥٠ - دعت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى المنطقة في عام ٢٠٠٣ إلى زيادة الدعم الدولي المقدم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٤ سُرِّت البعثة عندما علمت من الأمين التنفيذي للجماعة ومن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بالبرنامج الموسع للتعاون بين الجماعة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويهدف هذا البرنامج إلى معالجة المشاكل العابرة للحدود في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عدة مشاكل حددتها البعثة الموفدة في السنة الماضية: الحواجز غير المشروعة المقامة على طرق المرور السريع على المستويين الوطني والإقليمي (التي تشكل عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية في المنطقة)؛ وبطالة الشباب؛ والمساعدة الانتخابية. وتؤيد البعثة الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لإقامة قدرة للتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي في مكتب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وترحب أيضا بمبادرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الهادفة إلى تحديد سبل منع الانقلابات وغيرها من العمليات غير الدستورية الرامية إلى الاستيلاء على السلطة والإمساك بزمامها، والحد من إساءات استعمال السلطة التي تشكل عادة الأسباب الجذرية لمحاولات الانقلاب.

٥١ - كما تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة معا على ترجمة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/200) وفي بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/7) إلى مشاريع وأنشطة ملموسة. وتطلع البعثة إلى تقديم تقرير مرحلي عن تلك التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٥٢ - وعلى الرغم من أن انتهاء الصراع في ليبيريا وبدء أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن يفضيا إلى انتهاء استخدام الأطفال كجنود في ذلك البلد، فإن ظاهرة تجنيد الأطفال لم تنته بصورة نهائية في المنطقة. وتناشد البعثة كافة الأطراف وقف استخدام الأطفال كجنود؛ وتشدد على ضرورة مضاعفة الجهود لإعادة إدماج المحاربين

السابقين من الأطفال في المجتمع؛ وترحب بالجهود التي تبذلها اليونيسيف وغيرها من الشركاء لتعزيز وحدة حماية الطفل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٣ - ورأت البعثة الموفدة في السنة الماضية أنه ينبغي تعزيز المكتب بواسطة موارد من داخل الأمم المتحدة أو من الدول الأعضاء وأنه ينبغي زيادة تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ورغم أن المكتب قد بلغ الآن مستوى التوظيف الكامل بتعيين سبعة موظفين فنيين، فإن بوسعه أن يضطلع بولايته بقدر أكبر من الفعالية لو زُود بموارد إضافية. وفي ضوء الأنشطة الواسعة النطاق التي يضطلع بها المكتب وأهمية اتباع نهج إقليمي متنسق إزاء الصراعات والمشاكل الأخرى التي ابتليت بها منطقة غرب أفريقيا، توصي البعثة بتزويد المكتب بموارد إضافية على وجه السرعة.

٥٤ - وشدد مجلس الأمن في البيان الصادر عن رئيسه في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ على أهمية اتباع نهج إقليمي في إعداد وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في غرب أفريقيا. وتؤيد البعثة بقوة هذا النهج بالنظر إلى إمكان التسلل عبر الحدود بين الدول وسهولة تداول الأسلحة وتنقل المحاربين في المنطقة دون الإقليمية. وتوصي البعثة المكتب بمواصلة العمل مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة لتنسيق مختلف برامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في المنطقة والقضاء على عدم التساوق بينها من قبيل أوجه التفاوت في مدفوعات الأسلحة. وتؤكد البعثة على ضرورة إشراك ليس فقط البلدان الخارجة من الصراعات في النهج الإقليمي المتبع في برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج بل أيضا البلدان المتأثرة تأثرا جسيما بالصراعات في البلدان المجاورة، بما في ذلك غينيا ومالي وبوركينا فاسو.

٥٥ - وسرّ البعثة أن علمت بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتزم تعزيز وقفها الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الموقّع في أبوجا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والاستعاضة عنه باتفاقية إلزامية. وتناشد البعثة البلدان التي تُصدّر منها الأسلحة إلى غرب أفريقيا استعراض عملية إصدار شهادات المستعمل النهائي استعراضا أدق واتخاذ الإجراءات ضد أولئك الذين ينتهكون القوانين الوطنية أو جزاءات الأمم المتحدة في هذا الشأن. وترى البعثة من المفيد أن تتلقى توصيات الأمين العام عن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن للمساعدة في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية.

٥٦ - وترى البعثة أن الجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا لزيادة قدرة المنطقة دون الإقليمية على حفظ السلم من خلال إنشاء قوة احتياطية لضمان انتشار أسرع، في إطار

استراتيجية أوسع للاتحاد الأفريقي، تعتبر مشجعة للغاية. وتدعو المزيد من البلدان والمؤسسات المانحة إلى تقديم المساعدة، ولا سيما المساعدة في مجال قدرات النقل وغيرها من المساعدات السوقية، في إطار مراكز التدريب الرفيع من قبيل مركز كوفي عنان للتدريب على حفظ السلام الموجود في أكرا.

٥٧ - وناقشت البعثة الأهمية الكبيرة لوضع استراتيجية فعالة لمنع نشوب الصراعات. وتشجع البعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع استراتيجية من هذا القبيل بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وبمراعاة توصيات بعثة التقييم الأخيرة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٥٨ - وأثار عدة محاورين دواعي قلقهم بشأن المشاكل الخاصة التي تعاني منها بعض المناطق الحدودية في غرب أفريقيا وبسبب كونها في الغالب أولى المناطق التي تتأثر بحالات انعدام الاستقرار المجاورة. وتشمل المناطق المتأثرة بوجه خاص مقاطعة غينيا - فوريستير الغينية التي لها حدود مع سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار والمقاطعات الموجودة في مالي وبوركينا فاسو المتاخمة لكوت ديفوار. وتوصي البعثة منظومة الأمم المتحدة بالعمل على إعداد استراتيجيات متكاملة بالتعاون مع الحكومات المعنية لمعالجة الطائفة الواسعة من المشاكل التي تعاني منها هذه المناطق لمحاولة الحؤول دون اتساع دائرة الصراع. ومن شأن هذه الاستراتيجيات كفاءة تدخل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة والأفرقة القطرية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الإنمائيين، وعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلدان التي يصدر منها كثير من أسباب تهديد الأمن.

٥٩ - واستمعت البعثة في عدة بلدان إلى دواعي القلق بشأن التحركات غير المأذونة عبر الحدود من بلدان مجاورة. وتوافق البعثة على ضرورة مواصلة العمل على منع التحركات غير المأذونة عبر الحدود التي لا تزال تشكل سببا من أسباب القلق وعاملا يمكن أن يزعزع الاستقرار. وبناء عليه، تحث كافة البلدان في المنطقة دون الإقليمية على كفالة أن تمنع إجراءات المراقبة الحدودية مثل هذه التحركات، وتحث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على إيلاء اهتمام خاص لرصد المناطق الحدودية. وأكد رئيس غينيا للبعثة أن قوات الأمن الغينية تقوم بدوريات على الحدود الغينية وتصادر الأسلحة الصغيرة في مناطق الحدود.

٦٠ - وكانت الاستجابات للنداءات الإنسانية الموحدة في المنطقة ضعيفة في الغالب. وتحث البعثة المانحين على زيادة تبرعاتهم استجابة لهذه النداءات. وتشجع أيضا على تقديم دعم

أكبر لمنظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا، لا سيما المجموعات النسائية، لمساعدتها على الاضطلاع بدور أكثر حسماً في تعزيز السلام والتنمية المستدامة.

٦١ - ومن بين الشواغل الأخرى التي أثّرت مع البعثة ما شهدته أجزاء من المنطقة من معدلات مفرغة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي استفحل نتيجة للصراعات المتعددة. وأثّرت مسألة شلل الأطفال مع الرئيس أوباسانجو الذي قال إن عدم توفير اللقاحات في ولاية كانو أمر لا يغتفر وأن المشكلة ستحل قريباً.

٦٢ - وأكد كثير من المحاورين ضرورة توفير فرص العمل والفرص الاقتصادية في غرب أفريقيا باعتبار ذلك عنصراً أساسياً لإحلال سلام دائم. فبدونها يمكن أن تعود البلدان بسهولة إلى الصراع، لا سيما بعد رحيل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشدد البعثة على ضرورة قيام بلدان المنطقة، بالتعاون مع شركائها الدوليين، ببذل قصارى جهودها لتهيئة مناخ استثماري أنسب. فبدون تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات الخاصة والعامّة في غرب أفريقيا، سيكون من الصعب بلوغ مستويات النمو الاقتصادي الضرورية لمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب الملحة على نطاق المنطقة. ولذلك، توصي البعثة حكومات المنطقة بالعمل على تحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية الحكومية من خلال اعتماد جملة من التدابير منها تنظيم حملات ووضع سياسات قوية لمكافحة الفساد.

٦٣ - وتتفق البعثة مع العديد ممن حاوروها الذين أصروا على مبدأ عدم إفلات من يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومن يؤججون لهيب الصراعات في أقاليمهم أو في الأقاليم المجاورة من العقاب. وتحت البعثة مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب، بما في ذلك فرض جزاءات موجهة ضد الأفراد المعنيين.

٦٤ - وأكدت البعثة من جديد تأييدها لزيادة مستوى التعاون والتنسيق في بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وفيما بينها. وتلاحظ أن الفريق العامل لبعثات الأمم المتحدة الذي ترأسه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد بدأ عمله. وتتطلع البعثة إلى تلقي تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع والاستماع إلى نتيجة الاجتماعات العادية للممثلين الخاصين للأمين العام في المنطقة.

٦٥ - وتدرك البعثة إدراكاً تاماً أن الاهتمام الدولي المولى للبلدان التي تستضيف بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة لا يجب أن يكون على حساب بلدان المنطقة المستقرة حالياً والتي تبدي التزاماً قوياً بالحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وعلاقات حسن الجوار. وتشجع البعثة المجتمع الدولي على تعزيز شراكاته مع تلك البلدان ومواصلة تقديم المساعدة لها حتى تكون مثلاً يحتذى للبلدان الأخرى وتكون حافزاً لهذه البلدان على مواصلة جهودها.

٦٦ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها العميق للجهود التي يبذلها الممثلون الخاصون الأربعة للأمين العام وكذلك لرؤساء مكاتب الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، من أجل السلام والتنمية في غرب أفريقيا. وتود أيضا أن تشكر كافة موظفي الأمم المتحدة في المنطقة وأفراد الأمانة العامة الذين رافقوا البعثة على الدور الحيوي الذي قاموا به لكفالة نجاحها.

اختصاصات بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا، ٢٠ - ٢٩
حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وتكوينها

ألف - الاختصاصات

على الصعيد الإقليمي

- تحديد استراتيجية متسقة لعمل الأمم المتحدة تغطي جميع المراحل بدءاً من منع نشوب الصراعات إلى بناء السلام
- تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ استراتيجية دون إقليمية لمنع نشوب الصراعات تشمل بين عناصرها سبلاً لمعالجة المشاكل القائمة عبر الحدود
- تقييم جوانب الدعم العملي اللازمة لتعزيز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبنائه
- التشجيع على تعزيز التعاون بين دول المنطقة دون الإقليمية، وبين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول اتحاد نهر مانو والأمم المتحدة
- تحديد التدابير الإضافية اللازمة لتوطيد السلام والأمن المستدامين، على أن تشمل في إطارها التنمية، ودور المانحين في دعم هذه التدابير
- النظر في سبل الاستفادة من التعاون الراهن بين بعثات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عن طريق مكاتب الممثلين الخاصين للأمين العام لغرب أفريقيا
- تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف المجلس بشأن حماية المدنيين والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة
- التأكيد على أن على جميع البلدان الوفاء بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- تأكيد دعم المجلس للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية
- تقييم دور الجزاءات وفعاليتها في المساعدة على بناء السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية

في سيراليون

- تقييم التقدم المحرز صوب إرساء دعائم الأمن لأمد طويل وتحقيق التنمية المستدامة، وتحديد مجالات الاهتمام ذات الأولوية لدى الحكومة والمناخين
- النظر في وضع مؤشرات مرجعية مناسبة لتخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ٢٠٠٥
- تقييم الجهود التي أسهمت بها المحكمة الخاصة ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع

في ليبيريا

- دعم الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا في جهودها الرامية إلى إعادة بناء ليبيريا وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة نزيهة في عام ٢٠٠٥
- حث جميع أعضاء الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا على التعاون على تحقيق الأهداف المشتركة وضمان ألا يقوض أي فضيل العمل على تنفيذ اتفاق أكرام للسلام
- تقييم تأثير لجنة رصد التنفيذ على ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق أكرام للسلام
- استعراض التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إحلال الأمن وتنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تقييم التقدم المحرز صوب استيفاء معايير رفع الجزاءات

في كوت ديفوار

- تذكير كل طرف من الأطراف في كوت ديفوار بمسؤوليته عن الحفاظ على استمرار مسيرة عملية المصالحة الوطنية من خلال حملة من التدابير منها المشاركة بنية حسنة في حكومة المصالحة الوطنية وفي الأعمال البرلمانية، وبالبعد في نزاع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة وفق ما ينص عليه اتفاق لينا - ماركوسي
- تقييم الدور الذي تساعد به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولجنة الرصد في دفع جميع الأطراف صوب التنفيذ الكامل لاتفاق لينا - ماركوسي، وفي إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٠٥
- استعراض التقدم المحرز صوب معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراعات

في غينيا - بيساو

- إظهار تأييد المجلس لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥
- التعاون مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقدير الاحتياجات ذات الأولوية للحكومة وتحديد الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي وتشجيع المانحين على تقديم المزيد من الدعم.

باء - التكوين

كان تكوين البعثة كما يلي:

- إمير جونز باري رئيسا للبعثة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
 مراد بن مهدي (الجزائر)
 إسماعيل غاسبار مارتنز (أنغولا)
 حويل و. أديتشي (بنن)
 إيرين فيدا غاللا (البرازيل)
 إغناسيو لانوس (شيلي)
 جيانغ جيانغ (الصين)
 جان - مارك دو لا سابلير (فرنسا)
 ستيفان دلفس (ألمانيا)
 سهيل محمود (باكستان)
 باتريك تشواسوتو (الفلبين)
 ماريوس إيوان دراغوليا (رومانيا)
 آنا جيمينيز (إسبانيا)
 سيشان سيف (الولايات المتحدة الأمريكية)

وفي غينيا بيساو شملت البعثة أيضا:
دوميساني س. كومالو (جنوب أفريقيا)
كريسبين غراي - جونسون (غامبيا)
بينديكتو فونسيكا فيلهو (البرازيل)
